لمقاومة الصهيونية(٩٤) . وتقدم طالب فلسطيني في القاهرة(٩٥) بمقترحات للمؤتمر وذلك بانشاء مصرف وطني يقرض الفلاح ويخلصه من السقوط بأيدي المستعمرين والمرابين .

ومع اقتراب المؤتمر الصهيوني الحادي عشر في فينا (سبتمبر ١٩١٣) استعد الصهيونيون لجولة عمل جديدة . ولم تكن اخبار الاعداد لهذا المؤتمر خافية على الرأي العام في فلسطين ، ومع الترقب والتخوف كان اعجاب وتحسر ، ودعوة للاقتداء. ولم ير نصار(٩٦) مانعا من ان يوفد السوريون من قبلهم وفدا ليحضر جلسات هذا المؤتمر ويقف ولو على بعض مقرراته العلنية . ووجد في الاعداد لهذا المؤتمر مناسبة للدعوة الى ابراز اقتراحه بعقد المؤتمر اللاصهيوني الى الوجود « ... فهلا اعتبرنا وعقدنا نحن ايضا مؤتمرا لمقاومتهم ... »(٩٧) وكان نداء حارا « ... الى المؤتمرات ، الى الجمعيات ، الى النهوض بالزراعة والمعارف ، الى ترقية حال الفلاح الاجتماعية ، الى التضامن الاقتصادي ، الى الحياة يا قوم ... الى الحياة والا فنحن بحكم التنازع منقرضون ... »(٩٨). وفي تعليقه على اخبار المؤتمر (٩٩) دعا الغيورين من العرب أن يقرأوا كيف تعقد المؤتمرات « كي يتهيأوا ويحاذروا وينتبهوا ... » ويرى انه « لو بقيت الامة العربية على تهاونها فالامة اليهودية تنال عطف الدول والعالم والكل يحكمون علينا بالموت ولها بحق الحياة ... » .

وكانت العلاقات العربية الصهيونية في الفترة التي سبقت وتلت المؤتمر قد بلغت أوجها من التوتر وتكررت حوادث الاشتباكات ، وكانت دليلا ان حياة المستوطنات لم تكن آمنة . ولم يكن أمر المعارضة العربية خافيا على الحكومة ، الا ان نفوذ القوى المالية التي تقف وراء الصهيونية قد دفع الحكومة الى ان تصدر في اكتوبر ١٩١٣ قرارا بالغاء (الورقة الحمراء) المفروضة منذ الحكم السابق على اليهود الاجانب الممنوعي الاقامة . وادعى القرار ان الالغاء انما بسبب سوء الاستعمال ، وأوكلت الى السلطات المحلية اتخاذ الوسائط لارجاع المهاجرين بعد ثلاثة شهور (١٠٠)وحصل الصهيونيون بذلك على الهجرة غير المحددة الى فلسطين . وكانت تعليقات الصحافة العربية في فلسطين على هذا القرار فاترة لعدم ثقتها بكل القوانين الصادرة عن الحكومة . ووجدت الكرمل(١٠١) في القرار ان الحكومة تعترف ضمنا بأمر عدم التعرض للمهاجرين في السابق ، لذلك كان الاولى بنظرها ان تلغي الحكومة الورقة الحمراء من دون أن تأمر باتخاذ الوسائط لارجاع المهاجرين « لان الورقة الحمراء لم تكن سوى حبر على ورق » .

وعموما فان لهجة الصحافة قد فترت في أواخر ١٩١٣ ، لان الحكومة ، رغبة باسكات المعارضة ، قد لجأت مرارا الى تعطيل الصحف الوطنية وتعريض أصحابها للمحاكمة وكان الصهيونيون وراء ذلك . بدأوا بتعطيل جريدة فلسطين(١٠٢) بحجة انها تطعن بالحكومة . وأعجبت الكرمل بموقف الرأي العام من تعطيل (فلسطين) اذ « ... يوم رؤيا الدعوى كانت القاعة مملوءة ... وهذا يدل على ان الامة تشعر شعورا حيا نحو صحافتها الراقية ... »(١٠٣). ووجهت ضد نصار تهمة ملفقة والقي القبض عليه . واشتبهت المقتبس(١٠٤) بأن الامر مدبر بدسيسة « لانه من المعلوم ان نجيب نصار هو في رأس المناهضين للصهيونية التي لم يعد أحد يجهل مقاصدها ... » وأفاض مراسل مجلة الشرق الادنى(١٠٥) في حيفا باظهار مشاعر الاهالي لدى سماعهم الخبر ، فتجمهروا خارج دار الحكومة وطلبوا الافراج عنه مما اضطر السلطات الى الرضوخ واغلاق باب التحقيق . ولم يكتف الصهيونيون بمحاولة اسكات الصحافة الوطنية المناوئة لهم ، بل تابعوا الرد عليها . فطرحت جريدة النفير العثماني في حيفا(١٠٦) (وهي من الصحف التي تمولها الصهيونية) موضوعا للمناقشة حول منافع ومضار الصهيونية . وما يلفت النظر ذلك الهجوم الذي شن على الصحف المعادية للصهيونية ، والادعاء بأن حملتها قد استلفتت انظار رجال الحكومة الى نفع الصهيونية وعرفتها بأصدقاء لها في الصحافة